الدينار الكويتي 1KD

3.319	2.729	2.373

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
6.252	6.781	5.226

صناديق الاستثمار تتفوق على مؤشرات البورصة

تراوح أداؤها بين 6.33 و16.27% من بداية العام حتى نهاية أبريل

محمد الإتربي

تشهد بورصة الكويت متغيرات عديدة كان لها عظيم الأثر في تحسن الأداء على مستوى قيم التداولات، أبرزها تطبيق نظام «التنتج» أو صافي التداول.

حققت الصناديق الاستثمارية أداء مميزا واستثنائيا من بداية العام، وتحولت جميعها من الخسائر إلى تحقيق مكاسب ايجابية لافتة، حيث تفوق أداء معظم الصناديق على مؤشرات السوق المالي، الذي يحقق اداء جيدا من بداية العام، وكسرت قيمة التداولات نهاية الأسبوع الماضي حاجز 100 مليون دينار، وهي قيمة لافتة واستثنائية، خصوصا أنها جاءت في إطار التداول الاعتيادي.

وتراوح أداء الصناديق المحلية بين 16.27 في المئة لصندوق الكويت الاستثماري و6.33 في المئة لصندوق الوسم، وهي نسب جديدة على السوق منذ اندلاع ازمة كورونا.

وتشهد بورصة الكويت متغيرات عديدة كان لها عظيم الأثر في تحسن الأداء على مستوى قيم التداولات، أبرزها تطبيق نظام «التنتج» أو صافي التداول، والذي استفادت منه بشكل كبير الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية، وظهر ذلك من خلال التغير اللافت في مستويات وقيم التداول.

الجدير بالذكر أن السوق شهد الأسابيع الماضية عمليات نشاط على عدد من الأسهم، لأسباب تتعلق بتغيرات جذرية على مستوى الأداء، فضلا عن عودة الاستحواذات والصفقات التي غابت عن السوق لفترة طويلة، وأبرزها صفقة المبادلة التي أعلنتها «أجيليتي» مع واحدة من أكبر شركات الخدمات اللوجستية في العالم «دي اس في»، إضافة إلى معلومات الإدراجات الجديدة التي حتما ستحمل سيولة إضافية جديدة للسوق، ترافق تلك الإدراجات، والتي ستكون نوعية ومن السلع والشركات التي تستهوي المحافظ والصناديق.

وكشفت مصادر استثمارية أن سلسلة الإفصاحات التي تم إعلانها بشأن تغيير الأهداف الاستثمارية جلبت سيولة إضافية للسوق، حيث قابلت أطراف استثمارية تلك الإفصاحات برغبة في الشراء، وشهدت تنفيذا للعديد من الصفقات، ومن المرتقب أن يتم الإعلان خلال أيام عن صفقات استحواذ وسيطرة على شركات مدرجة، بالتوافق بين الملاك والمستثمرين الجدد.

في سياق آخر، كشفت المصادر عن تلقي شركات استثمار سيولة جديدة من بعض العملاء المحليين والأجانب، تفاؤلا بأداء السوق ومستقبله خلال المرحلة المقبلة، خصوصا أن هناك قاعدة من الأسهم تواصل تأكيد جدارتها بإعلانات أرباح للربع الأول جيدة، وهي مؤشر لباقي العام خصوصا القطاع المصرفي.

وسيفتح أيضا استمرار الاستقرار لنهاية النصف الأول الباب مجددا لإعادة طرح بعض الصفقات الكبرى المؤجلة، سواء اندماجات او استحواذات ضخمة.

ومعروف أنه من غير المعتاد أن تشهد تداولات شهر رمضان أداء قويا بهذا المستوى، إلا أن عوامل الدفع غير المعادلات القديمة، وارتفع مؤشر البورصة العام بنحو 5.8 في المئة، وحقق السوق الرئيسي مكاسب بنحو 9.4 في المئة، ومؤشر رئيسي 50 بنحو 8.8 في المئة، وتعدى متوسط السيولة اليومي حاجز 50 مليون دينار.

أداء الصناديق لشهر أبريل 2021

اسم الصندوق	الشركة المديرة	الأداء من بداية العام	اداء ابريل 2021
صندوق الكويت الاستثماري	كي اي سي	%16.27	%8.03
صندوق كامكو الاستثماري	كامكو انفست	%14.39	%8.95
صندوق الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	%13.43	%7.72
صندوق الساحل	شركة الساحل للاستثمار	%12.04	%7.67
صندوق الرائد	كي اي سي	%12.03	%6.59
صندوق الرؤية	كميفك	%12.1	%9.6
كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو انفست	%11.35	%5.51
صندوق ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	%6.79	%4.27
صندوق الوسم	كفيك	%6.33	%3.51
الصناديق الإسلامية			
صندوق الدرة الاسلامي	كامكو انفست	%18.02	%9.39
صندوق الهدى الاسلامي	كميفك	%15.2	%10
صندوق الدارج	الاستثمارات الوطنية	%14.54	%6.89
صندوق كاب كورب	كارب كورب للاستثمار	%13.83	%7.92
صندوق ثروة الاسلامي	ثروة للاستثمار	%11.02	%3.62
صناديق خدمات وصناعة			
موارد للصناعة	الاستثمارات الوطنية	%18.81	%6.28
صندوق زاجل	الاستثمارات الوطنية	%14.75	%4.82
الاثير للاتصالات	كي اي سي	%2.53	%0.59
صناديق خليجية			
بيتك كابيتال للاسهم الخليجية	بيتك للاستثمار	%16.40	4.36
صندوق الأسهم المحلية والخليجية	بوبيان كابيتال	%11.62	%3.05

«التجارة»: تنسيق مع الجهات لمتابعة «مزادات الأونلاين»

السلمان: بناء مخزون غذائي استراتيجي موازٍ للسلع الرئيسية

أعلن وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان بناء مخزون غذائي استراتيجي موازٍ للسلع الرئيسية يواكب النمو في الطلب المتزايد على المنتجات مما يساهم في بناء منظومة متكاملة لأمنها الغذائي.

وقال الوزير السلمان في لقاء مع تلفزيون دولة الكويت عن المزادات الإلكترونية، إنه «نتيجة التطور في الاقتصاد والتحول من التقليدي إلى الرقمي والذي يتطلب أن نتماشى معه فالوزارة تقوم بعمليات التنسيق مع هيئة الاتصالات والجرائم الإلكترونية لتطوير التعامل مع المزادات».

وأوضح أن هناك مزادات مرخصة وأخرى غير مرخصة لذلك «نعول على وعي المواطن» لأن المزاد الإلكتروني المرخص يضع رقم الترخيص ومن ثم يمكن تقديم الشكوى في حال تم التعرض لأي عملية غش.

وذكر أن «التطور في التموين وصل إلى تجديد البطاقة (أون لاين) في دقائق كذلك تحديث البيانات آلياً والتي تتيح معرفة الحصة التموينية لكل أفراد الأسرة من خلال تقديم البطاقة المدنية فقط لمنفذ البيع»، إضافة إلى ربطها مع برنامج «هويتي» بما يضمن دخول المواطن المستفيد من الخدمة فقط كما أن هناك مسجات نصية تصل للمواطن بعد صرف أي حصة تموينية.

وقال إن «الوزارة لديها فقط 350 مراقباً ومفتشاً وكذلك 200 مفتش لديهم الضبطية القضائية بإجمالي 550 موظفاً وهذا العدد ليس كافياً خاصة في ظل توسع الأنشطة الاقتصادية لذلك نحن نشجع الشباب لدخول الدورات التدريبية للانخراط في عمل وزارة التجارة». وأكد أهمية دور المواطن والمقيم في الرقابة على الأسعار والملاحظات على المحلات والتجاوزات من خلال أرقام هواتف متعددة للوزارة تخدم شريحة المستهلك وشريحة أصحاب الأعمال.

وأعلن السلمان عن التطوير الإلكتروني من خلال منظومة أسعار تتيح الرقابة الكاملة على 500 سلعة استراتيجية بحيث تتم تغذية هذا النظام من جميع مراكز التسوق آلياً، مبيناً أن مؤشرات الخطر تقاس عندما تكون هناك فروقات كبيرة بالأسعار بين مركز تسوق وآخر ومن ثم يتوجه المراقب إلى مركز التسوق.

وأضاف أن النظام يتيح للمستهلك الإبلاغ عن السلع من خلال تحديد الباركود وتصويره وإرساله إلى الوزارة ليصل كشكوى من قبل المواطنين.

وبسؤاله عن دور الوزارة في آلية تعاملها مع إدارة أزمة كورونا طمأن السلمان المواطنين حول وفرة الأمن الغذائي في البلاد خاصة في التعامل مع الموجة الثانية من الأزمة، مؤكداً أن السلع تصل للكويت بكل سهولة عكس بداية الأزمة والتي تخللها وقف في عمليات النقل.

وقال إن هناك استراتيجية للأمن الغذائي لزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية تم البدء بها من خلال المنتجات الزراعية، موضحاً أن كثيرا من المشاكل تواجه هذا القطاع مثل ندرة الأراضي الزراعية والأيدي العاملة لذلك سيكون التوجه لاستخدام التكنولوجيا في الإنتاج وجلب المستثمر الأجنبي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية والحيوانية.

واستعرض السلمان طريقة المراقبة اليومية في تغيرات المخزون الاستراتيجي آلياً بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، مشيراً إلى أن التموين مهم جداً للمواطن كسلع مدعومة ومخفضة تتيح للمواطن الحصول على أغلب السلع.

وحول الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة أكد السلمان أن رؤية الوزارة تتمحور حول التحول الذكي، مبيناً أن هناك 80 في المئة من الخدمات التي كانت تقدم ورقياً تحولت رقمياً مما يعد انجازاً يسجل للوزارة وسنصل إلى 100 بالمئة خلال الفترة القادمة. (كونا)

النفط يرتفع للأسبوع الثاني رغم تفشي الفيروس في الهند

البرميل الكويتي ينخفض 1.24 دولار ليبلغ 67.31 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.24 دولارا، ليبلغ 67.31 دولارا في تداولات أمس الأول مقابل 68.55 دولارا في تداولات الخميس، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية، ارتفع النفط قليلا مساء الجمعة حتى مع تفاقم أزمة كوفيد- 19 في الهند، واقتنصت الأسعار مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، وسط تفاؤل حيال تعافي الاقتصاد العالمي.

وختمت العقود الآجلة لخام برنت الجلسة على 68.28 دولارا للبرميل، بينما تحدد سعر التسوية للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط عند 64.90 دولارا للبرميل، بزيادة 19 سنتا تعادل 0.3 في المئة لكلا الخامين.

وارتفع خاما القياس أكثر من واحد في المئة على مدار الأسبوع، في صعود أسبوعي هو الثاني على التوالي، وسط تخفيف قيود الحركة المفروضة لاحتواء كوفيد19- في الولايات المتحدة وأوروبا، وتعافي أنشطة المصانع وتطعيمات الوقاية من «كورونا»، مما يمهد لانتعاش في الطلب على الوقود.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق لدى أوانـدا، «ربما شهدت أسعار النفط أسبوعا إيجابيا هو الثاني على التوالي، لكنه لا يكفي لإقناع متداولي الطاقة بأن النفط سيكسر نطاقه الضيق. توقعات النفط للمدى القصير مازالت متباينة جدا».

وفي الصين، أظهرت البيانات تسارع نمو الصادرات على غير المتوقع في أبريل بينما ينبئ مسح خاص بتوسع قوي في نشاط قطاع الخدمات.

لكن واردات أكبر مشتر للخام في العالم انخفضت 0.2 في المئة في أبريل عنها قبل سنة إلى 40.36 مليون طن، أو 9.82 ملايين برميل يوميا، أدنى مستوى منذ ديسمبر.

تقرير أسواق المال الخليجية الأسبوعي

ارتفاع قوي لمؤشرات وسيولة بورصة الكويت

صعود لمعظم الأسواق وتراجع لمؤشري «تاسي» وقطر

علي العنزي

انتهى الأسبوع قبل الأخير من شهر رمضان بنتائج أسبوعية إيجابية مميزة لمعظم مؤشرات أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث ربحت 5 مؤشرات وحققت مكاسب كبيرة، وتراجع مؤشران بشكل متفاوت، هما: السعودي (تاسي) مؤشر سوق الأسهم الرئيسي في الرياض، وفقد نسبة 1.8 في المئة، بينما استقر مؤشر سوق قطر على خسارة محدودة جدا لم تتجاوز عُشر نقطة مئوية فقط، وتصدر الرابحين مؤشر سوق البحرين المالي بنمو بلغ نسبة 2.5 في المئة، تلاه مؤشر بورصة الكويت العام محققا 2.3 في المئة، بينما سجل مؤشر سوق دبي المالي مكاسب قريبة أيضا بنسبة 2.2 في المئة، واستمر مؤشر أبوظبي في تحقيق الارتفاعات محققا نسبة 1.7 في المئة.

بورصة الكويت

واصلت مؤشرات بورصة الكويت نموها القوي الأسبوع الماضي، وهو الأسبوع الثالث على التوالي من المكاسب المتواصلة، والثامن بين آخر عشرة أسابيع باللون الأخضر، وارتفعت بنسبة كبيرة سيولة الجلسات، وانتهى مؤشر السوق العام الى مكاسب بنسبة 2.3 في المئة تعادل 138.88 نقطة ليقفل على مستوى 6252.48 نقطة، وزادت المكاسب في مؤشر السوق الأول الذي ربح نسبة 2.4 في المئة تعادل 157.83 نقطة، ليقفل على مستوى 6781 نقطة، كما استمر الأداء القوي لأسهم السوق الرئيسي، وربح مؤشر رئيسي 50 نسبة 2.5 في المئة، وبقي متفوقا على مؤشرات البورصة، حيث جمع 130.32 نقطة ليقفل على مستوى 5433.71 نقطة، ويستمر في تحقيق اقفالات قياسية.

وكان الأهم من ارتفاع المؤشرات تدفق السيولة الكبيرة التي بلغت في آخر جلسات السوق 111.7 مليون دينار، وهو رقم قياسي لم تصل إليه البورصة منذ الأزمة المالية العالمية (باستثناء جلسات الترقية في المؤشرات الناشئة العالمية)، وارتفعت السيولة بنسبة 25.3 في المئة مقارنة بالأسبوع الأسبق، وحقق النشاط نموا بنسبة 16.7 في المئة، بينما زاد عدد الصفقات بنسبة 8.7 في المئة، وكان لدخول ميزة صافي المبيعات أو (التنتج) دور كبير في رفع السيولة والنشاط، خصوصا على الأسهم الصغيرة التي حقق بعضها مكاسب كبيرة بسيولة ونشاط قياسيين، وكان أهمها سهم بيت الأوراق، وبعد اعلان أرباحه، حيث ارتفع بنسبة 32 في المئة في أسبوع وبنشاط وسيولة قياسي، وكذلك استمر أجيليتي في الارتفاع وحقق 13 في المئة، رغم جني الأرباح الذي تعرض له بنهاية الأسبوع، كما ربحت اسهم «كتلة المدينة» نسبا كبيرة، ونشطت اسهم «صناعات»، و«أهلي متحد»، و«الوطنية العقارية» بتداولات قياسية للسهمين الأولين، وحققت جميعها مكاسب أسبوعية جيدة بنسبة قريبة من 3 في المئة، وتدفق مزيد من نتائج الربع الأول، حيث أعلنت 39 شركة عن نتائجها للربع الأول، وجاءت بنمو اجمالي بلغ نسبة 78.5 في المئة، وكان بينها 31 شركة حققت نموا، بينما تراجعت أرباح 8 شركات بينها 3 شركات خاسرة.

واستفاد مؤشر سوق البحرين من التداولات الكبيرة على سهم «اهلي متحد بحريني»، إضافة الى النمو القوي لسهم «البا» وبعض الأسهم الاستثمارية مثل سهم «انوفست» ليحقق قفزة وربح 2.5 في المئة، ويتصدر مؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي رابحا حوالي 37 نقطة، ليقفل على مستوى 1521.77 نقطة، وأعلنت 13 شركة نتائج الربع الأول في بورصة البحرين بنمو كبير بلغ 104 في المئة، حيث سجلت 8 شركات نموا أبرزها المصارف والاتصالات، بينما خسرت شركتان فقط وبانتظار اعلان 17 شركة أخرى.

الإمارات وعمان

بعد راحة قصيرة وجني أرباح ارتد مؤشرا سوقي الإمارات الأسبوع الماضي، وحققا مكاسب كبيرة بلغت 2.2 على مستوى مؤشر سوق دبي المالي الذي أضاف 58.55 نقطة ليقفل على مستوى 2663.93 نقطة، وبعد أن ارتفعت أرباح شركات الـ 15 المعلنة بنسبة 133 في المئة مقارنة بنتائج الربع الأول من العام الماضي، وحققت 10 شركات نموا كبيرا بينما تراجعت أرباح 5 شركات منها شركتان خاسرتان، في المقابل سجل مؤشر سوق أبوظبي المالي نموا أقل، ولكنه أيضاً كان كبيرا بنسبة 1.7 في المئة، أي 105.28 نقاط ليقفل على مستوى 6152.09 نقطة، ويبقى قريبا من اعلى مستوياته خلال 16 عاما، وكان نمو شركات أبوظبي بنسبة 95 في المئة، وذلك بعد إعلان 35 شركة، واستمرار 32 شركة بحجب بيانات الربع الأول، وسجلت 26 شركة نموا مقابل تراجع 9 شركات.

وواصل مؤشر سوق عمان المالي انطلاقته وتجاوز مستوى 3800 نقطة للمرة الأولى هذا العام، بعد أن برح نسبة 1.3 في المئة تعادل 49.01 نقطة ليقفل على مستوى 3810.02 نقطة تحديدا، وساعد ارتفاع أسعار النفط مجددا في دفع مؤشر السوق العماني ومعظم بورصات الخليجي، حيث لامس مستوى 70 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ شهرين تقريبا، وهو ما يدعم تقليص العجز في معظم موازنات دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها موازنة سلطنة عمان.

السعودية وقطر

استمرت عمليات جني الأرباح في مؤشر السوق السعودي لخمس جلسات متتالية خلال الأسبوع الماضي لينتهي الأسبوع بخسارة واضحة بنسبة 1.8 في المئة تعادل 190.63 نقطة، ليقفل على مستوى 10228.35 نقطة، ولم يستفد من قفزة أسعار النفط التي قد تخرجه خلال هذا الأسبوع من الدائرة الحمراء ليعود إلى المكاسب، وبدعم من نتائج تدفق مزيد من نتائج الشركات السعودية المدرجة والتي اعلن منها حتى نهاية الأسبوع 109 شركات بنمو اجمالي بلغ 43 في المئة، حيث نمت أرباح 71 شركة، وتراجعت أرباح 38 شركة منها 14 شركة خاسرة.

واستقر مؤشر سوق قطر المالي حول مستواه السابق، وهو قريب من اعلى مستوياته خلال هذا العام، وخسر عُشر نقطة مئوية فقط تعادل 15.68 نقطة ليقفل على مستوى 10895.72 نقطة مستمرا في طموحاته باختراق مستوى 11 ألف نقطة والذي لا يفصله عنه سوى 100 نقطة تقريبا.